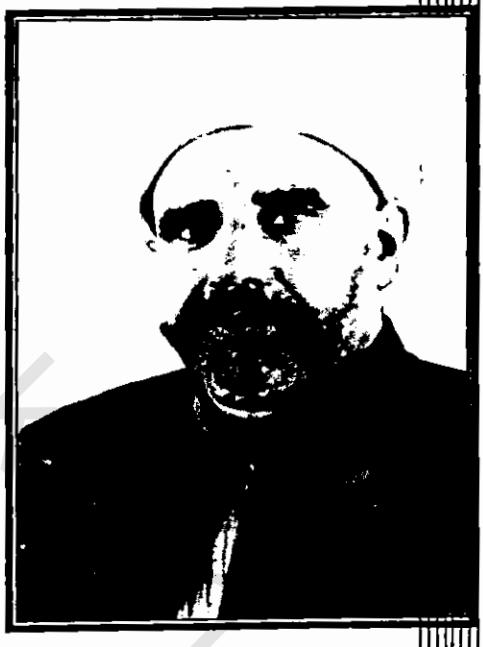

الإمـــام المراغـــي

(١٢٩٨-١٣٦٤هـ=١٨٨١-١٩٤٥م)

الرجل الأكثر خطرًا على بلاد الإنجليز

obeikandl.com

«إن هذا الرجل أخطر على بلادنا وحياتنا من ويلات الحرب..» هذا ما قالته التايمز البريطانية عن فضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخ الأزهر في فترة الحرب العالمية الثانية، فقد رفض هذا الرجل بشدة أن تشارك مصر إنجلترا في حربها ضد الألمان ودول المحور، قائلا قولته المشهورة: «إنها حرب لا ناقة لنا فيها ولا جمل».

و«المراغى» هو أصغر من تولى منصب مشيخة الأزهر سناً، وقد تولى هذا المنصب مرتين رغم مواقفه المناوئة للحاكم، وفتاواه التي لم تكن ترضى السلطان. ورغم معارضته لأن يكون حاكم مصر خليفة للمسلمين. وهو تلميذ الإمام «الشيخ محمد عبده»، وسار على منهاجه في كل ما تولى من مناصب دينية.

فلم يتقيد بمذهب أبى حنيفة كما كان المتبع آنذاك، وتزعم الدعوة إلى فتح باب الاجتهاد وتوحيد المذاهب حتى تتوحد الأمة.

هكذا كان وهو يعمل قاضيا لمديرية دنقلة وقاضيا لمديرية الخرطوم، وقاضيا للقضاة بالسودان. وهكذا كان وهو يعمل رئيسا للتفتيش الشرعى، ورئيسا للمحكمة الابتدائية الشرعية، ورئيسا للمحكمة العليا الشرعية في مصر، وحتى عندما أصبح شيخا للأزهر.

وكان «المراغى» يتمتع بقدر كبير من الذكاء والدهاء واستقلال الرأى والشخصية.

قاضى قضاة السودان:

وُلِدَ «الشيخ محمد بن مصطفى بن محمد المراغى» ببلدة «مراغة» مركز طهطا محافظة سوهاج في ٩ مارس ١٨٨١م. الموافق ٧ ربيع الآخر سنة ١٢٩٨هـ. وكان والده عالما جليلاً واسع الثقافة، وظهرت نجابة الابن مبكراً فأرسله إلى الأزهر، حيث اتصل بالشيخ «محمد عبده» وتأثر بفكره، وانتفع بمحاضراته في البلاغة والتوحيد والتفسير، شجعه -محمد عبده- على أن يعود للمصادر الأصيلة، وألا يكتفي بالقشور.

وكان أصغر من حصل على شهادة العالمية سنة ١٣٣٢هـ. رغم أنه كان مريضا أثناء الامتحان. ولما طلبت حكومة السودان من «الشيخ محمد عبده» اختيار قضاة السودان، رشح «المراغي»، فتولى قضاء الخرطوم سنة ١٩٠٤م. وهناك تعلم اللغة الإنجليزية، واتسعت علاقاته بزملائه وأصدقائه السودانيين، كما توثقت علاقته بحاكم السودان الإنجليزي رغم حفاظه على جلال المنصب الذي يشغله، ومع تمسكه بالقواعد الشرعية، ومع حرصه على هيبة شخصيته. وطوال إقامته هناك عُرف عنه الميل إلى الاعتدال والنفور عن العنف، مع الاستقلال في اتخاذ القرار، ثم أصبح قاضي القضاة بالسودان (١٩٠٨م) وعمره ٢٧ عاما، فكان أصغر من تولى هذا المنصب.

ولما أرادت حكومة السودان تعديل لائحة المحاكم الشرعية تمسك بأن من سلطته كقاضي القضاة أن يختار للقضاه الآراء الفقهية التي يحكمون بها، وأبى السكرتير القضائي، فاحتكما للحاكم الذي أقر رأي «المراغي».

وعندما قامت ثورة ١٩١٩م، وامتدت آثارها إلى السودان، وحاول الإنجليز قمعها في مصر بأساليب وحشية، أصدر الإمام المراغي نشرة ثائرة عنوانها «اكتئاب لمنكوبي الثورة بمصر» وصف فيها المآسي التي لحقت بمصر، واستجاب السودانيون للنداء، وقد أغضب هذا التصرف منه حاكم السودان إلا أنه لم يستطع أن يمنع السودانيين عن مناصرة إخوانهم في مصر.

ومن دلائل اعتزاز «المراغي» بكرامته، أن الملك الإنجليزي جورج الخامس، مر بالسودان، وطلب من الموظفين أن يكونوا في انتظاره، على ألا يصعد إلى الباخرة إلا الحاكم العام للسودان، وأصر المراغي أن يصعد إلى الباخرة قبل الحاكم العام، وإلا فلن يكون في استقبال الملك جورج، وتم له ما أراد.

ثم عاد «المراغي» إلى مصر في يوليو ١٩١٩م، وتنقل في عدة مناصب: حيث عمل كرئيس للتفتيش الشرعي بوزارة العدل، ثم رئيسا لمحكمة مصر الابتدائية

الشرعية، ١٩٢٢م، وعضو المحكمة العليا الشرعية، فرئيسا لها سنة ١٩٢٣م. وكان في هذه المناصب جميعا أصغر من تولاها سناً.

آراؤه.. واتجاهاته الفكرية:

كان الشيخ «المراغي» معنيا بقضية الإصلاح والتجديد، مترسماً في ذلك خطا أستاذه «محمد عبده»، وقد اهتم الشيخ «المراغي» بإصلاح كل من الأزهر والقضاء.

(١) إصلاح القضاء: كان إصلاح القضاء هو الاهتمام الشاغل للإمام «المراغي» لتحقيق العدل والإصلاح بين الناس، وكان الشيخ يتبع أسلوبا جديداً مع المتقاضين، حيث كان يحاول أن يوفق بينهما دون اللجوء للتقاضي، وكان يرى أن القاضي يستمد أحكامه وقدراته من القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، ولا سلطان لأحد عليه سوى الله ثم ضميره حتى يستطيع أن يؤدي رسالته في العدالة بين الناس دون الخوف من أحد، حتى ولو كان الحاكم أو السلطان.

وكان «الإمام المراغي» يرى أن إصلاح القانون هو إصلاح لنصف القضاء، لذلك شكل لجنة برئاسته تكون مهمتها إعداد قانون يكون هو الركيزة الأساسية للأحوال الشخصية فى مصر.

وقد وجه «الإمام المراغي» أعضاء اللجنة المكلفة بإعداد القانون بعدم التقيد بمذهب معين، حيث كان القضاة لا يحيدون عن مذهب الإمام أبي حنيفة، الذي كان معمولاً به في ذلك الوقت، إلى غيره من المذاهب، ولكن «الإمام المراغي» كان يرى بضرورة الأخذ بغيره من المذاهب إذا كان فيها ما يتفق مع المصلحة العامة للمجتمع، وكان مما قاله لأعضاء اللجنة: «ضعوا من المواد ما يبدو لكم أنه يوافق الزمان والمكان، فالشريعة الإسلامية فيها من السماحة والتوسعة ما يجعلنا نجد في تفريعاتها وأحكامها في القضايا المدنية والجنائية كل ما يفيدنا وينفعنا في كل وقت».

إعادة النظر في قوانين الأزهر:

(٢) إصلاح الأزهر: كانت نصرة الإسلام وتطوير وإصلاح الأزهر على رأس

أولويات «الشيخ المراغي»، لذلك شكل فور توليه مشيخة الأزهر لجاناً لإعادة النظر فى قوانين الأزهر، ومناهج الدراسة فيه.

كما قدم قانوناً لإصلاح وضع الأزهر «للملك فؤاد» الذي كان مشرفا على شؤون الأزهر آنذاك، إلا أن بعض حاشية الملك فؤاد أوعزوا له بأن الشيخ المراغي يريد استقلال الأزهر عن القصر، فرفض الملك فؤاد القانون، وأعاده إلى «الشيخ المراغي».

فما كان من «الشيخ المراغي» إلا أن وضع القانون الخاص بإصلاح الأزهر في ظرف، واستقالته من مشيخة الأزهر في ظرف آخر، وطلب من «الملك فؤاد» حرية الاختيار، فقبل الملك فؤاد الاستقالة، ولكن الإضرابات عن الدراسة التي قام بها علماء وطلاب الأزهر، والتي استمرت أكثر من ١٤ شهرا أجبرت الملك فؤاد على إعادة «المراغي» شيخا للأزهر مرة أخرى.

وقام «الشيخ المراغي» بإنشاء ثلاث كليات تكون مدة الدراسة فيها أربع سنوات، تتخصص إحداها في علوم العربية، وهي كلية اللغة العربية، والثانية في علوم الشريعة وهي كلية الشريعة والقانون، والثالثة في علوم أصول الدين وهي كلية أصول الدين.

وقد دعا الإمام المراغي إلى ضرورة العمل على تحرير مناهج الأزهر من التقليد والتلقين في التدريس، والأخذ بالأساليب الحديثة، والتوسع في الاجتهاد.

ودعا الطلاب إلى دراسة اللغات الأجنبية ليكونوا أكثر قدرة على نشر الإسلام والثقافة الإسلامية لغير المسلمين.

جماعة كبار العلماء:

وقد شكل «الإمام المراغى»لجنة للفتوى داخل الجامع الأزهر تتكون من كبار العلماء تكون مهمتها الرد على الأسئلة الدينية التي تتلقاها من الأفراد والهيئات، كما شكل أكبر هيئة دينية في العالم الإسلامى، وهى جماعة كبار العلماء، والتي تتكون من

ثلاثين عضواً، واشترط الإمام المراغي في عضويتها أن يكون من العلماء الذين لهم إسهام في الثقافة الدينية، وأن يقدم رسالة علمية تتسم بالجرأة والابتكار.

وقد دعا «الإمام المراغي» للتقريب بين المذاهب الإسلامية والتقريب بين طوائف المسلمين، وبذل في سبيل ذلك بعض المحاولات منها: إجراء محادثات مع أغاخان!! بهدف تكوين هيئة للبحث الديني تكون مهمتها توثيق الروابط بين المسلمين في جميع أنحاء العالم، وإقامة نوع من التعاون بين الهيئات التعليمية في البلدان الإسلامية، والتوفيق بين المسلمين مهما اختلفت مذاهبهم وفرقهم.

مواقف تاريخية:

وكان «المراغي» حازماً في قضاياه لا ترهبه سلطة أو يخضع لابتزاز، وهو ينظر قضية كبيرة تتعلق بملايين الجنيهات، لوح له أصحابها ببعض الألوف حتى يصدر الحكم لصالحهم، ولكنه رفض في شجاعة فلابد أن يأخذ العدل مجراه، فألقى أصحاب القضية بواسطة بعض البلطجية عليه ماء النار.

ومحنة أخرى تعرض لها أثناء توليه القضاء، فعندما طلق الملك فاروق زوجته الملكة فريدة، أراد الملك أن يحرم عليها الزواج من بعده، ورفض المراغي أن يصدر فتوى بذلك، وذهب الملك إليه، وكان يعالج في مستشفى المواساة إثر إصابته بماء النار، فقال المراغي كلمته المشهورة: «فأما الطلاق فلا أرضاه، وأما التحريم فلا أملكه» ولما غلظ عليه فاروق صاح الشيخ: «إن المراغي لا يستطيع أن يحرم ما أحل الله».

وفي عام ١٩٢٨ تولى «المراغي» مشيخة الأزهر، وكان عمره وقتها (٤٧ سنة)، وكان يحظى بمساندة حكومة الأحرار الدستوريين، ويؤيده تيار الإصلاح داخل الأزهر، فشكل لجنة للإصلاح برئاسته مترسماً خطا «الإمام محمد عبده»، الذي كان يرى أن إصلاح الأزهر أعظم خدمة للإسلام، وأن إصلاحه لصالح جميع المسلمين.

ونادى بالعناية بحفظ القرآن الكريم والاهتمام بدراسة علومه، ودراسة السنة،

وحرص على منع التعصب لمذهب، ودعا إلى دراسة الأديان الأخرى والمقارنة بينها.

لا ناقة ولا جمل:

وكان «الشيخ المراغى» من الداعين إلى عدم مشاركة البلاد في الحرب العالمية الثانية، وألا تجر مصر إلى الحرب بين الحلفاء والمحور. وأعلن عن ذلك الرأى صراحة في خطبة الجمعة التي ألقاها بجامع بيبرس يوم ١٩ سبتمبر ١٩٤١، وكان يحضرها الملك فاروق، حيث قال: «إنها حرب لا ناقة لنا فيها ولا جمل». وقد أغضب ذلك الإنجليز، وحاولوا عن طريق رئيس الوزراء حسين سرى أن يعدل الشيخ عن هذه الفتوى، وبعد أن أعيت الحيلة حسين سرى في حواره مع المراغى، قال له: هذا كلام في السياسة، وليس من اختصاصك، وليس لك أن تتكلم في أمور تخصنا. فقال المراغى: إننى لا أتكلم في السياسة، وصاح به: «أتهددنى وأنا شيخ الأزهر!» وأضاف: «إن شيخ الأزهر أقوى بنفوذه من رئيس الوزراء، ولو شئت لارتقيت المنبر، وأثرت عليك الجماهير، حتى تجد نفسك معزولا عن الشعب»(*).

وكان موقف الشيخ في هذه المسألة يتفق وموقف الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى والقصر. وقد أقلق هذا الموقف إنجلترا، لدرجة أن جريدة التايمز البريطانية خرجت تقول: «إن هذا الرجل -تقصد الشيخ المراغى- أخطر على بلادنا وعلى حياتنا من ويلات الحرب». ومع ذلك لم يغير «المراغى» موقفه.

فقد كان صلبا في المواقف حتى ولو كان مع أصدق الأصدقاء لا يحب الكذب والنفاق، من ذلك: إن «المراغى» كان صديقا لمحمد محمود باشا زعيم الأحرار الدستوريين، وقد سأله السفير البريطانى يوماً: من سيفوز في الانتخابات؟ قال: الوفد، فعجب السفير وقال: إننى أعلم أنك صديق لمحمد باشا محمود، فقال «المراغى»: إن الصداقة لا تدفعنى للكذب والنفاق.

(*) لمعى المطيعى، «موسوعة هذا الرجل من مصر»، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٧، ص٥٣٢.

وقد استقال «الإمام المراغى» من مشيخة الأزهر في المرة الأولى في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٩م، عندما وجد عدم استجابة من الحكومة لمشروعاته الإصلاحية التي كانت تقوم علي إلغاء مدرسة القضاء الشرعى ودار العلوم وفتح باب الاجتهاد وإدخال العلوم الحديثة.

وظل المراغى بعيداً عن الأزهر قرابة خمس سنوات. تولى المنصب فيها «الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى»، إلى أن خرج الأزهر ينادى بالمراغى وألح في النداء، وكان الرد فصل ٧٢ من شيوخه وعلمائه.

ومع بداية وزارة توفيق نسيم (١٤ نوفمبر ١٩٣٤م) بدأ شباب الأزهر حركة أعلى صوتاً تطالب بالإصلاح، وامتدت الحركة إلى معاهد المدن الأخرى، وتصاعدت الحركة حتى يناير ١٩٣٥م، وفي فبراير بلغت الحركة ذروتها وتحدد هدفها في عودة المراغى، وأطلق زعيم هذه الحركة.. «الشيخ أحمد حسن الباقورى» عبارته الشهيرة: «إما تحت راية المراغي، وإما إلى القرى تاركين الأزهر للبوم والغربان». وتحت هذا الضغط استقال «الشيخ الظواهرى»، وعاد الإمام المراغى إلى الأزهر مرة أخرى في أبريل ١٩٣٥م. وظل في منصبه عشر سنوات حتى توفي في ٢٢ أغسطس ١٩٤٥م، الموافق ١٤ رمضان ١٣٦٤هـ.

مؤلفاته:

أثرى «الشيخ المراغى» المكتبة الإسلامية بالكثير من المؤلفات والتراجم، والتي اشتملت علي برامجه الإصلاحية، وخاصة إصلاح الأزهر وقوانين الأسرة، بالإضافة لمؤلفاته ودروسه في تفسير القرآن الكريم، وبعض القضايا الفقهية واللغوية ومن أهم هذه المؤلفات:

الأولياء والمحجورون: وهو بحث فقهي لا يزال مخطوطا بمكتبة الأزهر، تناول فيه الشيخ المراغى الحجر على السفهاء، وقد نال الشيخ المراغى بهذا البحث عضوية هيئة كبار العلماء.

تفسير جزء تبارك: وقد قصد الشيخ المراغى من هذا التفسير أن يكون مكملاً وتكملة لتفسير جزء عم للإمام محمد عبده.

بحث في وجوب ترجمة القرآن الكريم.

رسالة بعنوان: الزمالة الإنسانية، كتبها لمؤتمر الأديان في لندن.

بحوث في التشريع الإسلامي وأسانيد قانون الزواج رقم ٢٥ سنة ١٩٢٩م.

مباحث لغوية بلاغية :

دروس دينية نشرت بمجلة الأزهر تشتمل على تفسير لبعض سور القرآن الكريم، وقد ألقى «الشيخ المراغي» هذه الدروس في المساجد الكبرى في القاهرة والإسكندرية، وحضرها الملك فاروق في الفترة من عام ١٣٥٦هـ حتى عام ١٣٦٤هـ، وقد نُشرت هذه الدروس في كتيبات مستقلة.

شهادات عن فضله :

قال عنه د. محمد سيد طنطاوي -شيخ الأزهر السابق- بالرغم من أن حياة الشيخ المراغي كانت قصيرة، إلا أنها كانت طويلة وكبيرة بالنسبة للأعمال التي قام بها في خدمة الأزهر من إصدار قوانين، وتطوير للمناهج، وإنشاء كليات اللغة العربية، وأصول الدين، والشريعة والقانون.

ولم يكن «الإمام المراغي» فلتة في عائلة، بل أحد أعضاء عائلة كلها علماء أثروا المكتبة الإسلامية بالكثير من المؤلفات والتراجم والتحقيق لكتب التراث.

وقالت عنه د. نعمات أحمد فواد: جمع «الشيخ المراغي» بين علوم الدين والعلوم الكونية. ومنها الأدب كما كتب الشعر والنثر.

كما نادى بدراسة الأديان دراسة مقارنة ضمن مناهج الأزهر لتتجلى فيها الصورة المشرقة للإسلام، كما أكد أن التقدم العلمي والفلسفي ليسا بقادرين على منع الحروب وأسبابها، فقد شهدت الأيام أن الحروب تزداد وحشية وقسوة بتقدم

العلم، وأن الأديان، وفي مقدمتها الإسلام - وحدها القادرة على وقف ومنع هذه الحروب.

وقال عنه: د. محمد نايل - عميد كلية اللغة العربية السابق، ورفيق الإمام المراغي (رحمه الله) - أن «الإمام المراغي» كان ثورة لا يهاب أحدا في سبيل الحق.

obeikandl.com